



دليل

الدخول إلى القطاع غير الربحي

الإصدار الأول | ٢٠٢٦م

المخطط الهيكلي لمحتوى الدليل

تهدف هذه الخارطة إلى تقديم تصور شامل لبنية دليل "الدخول إلى القطاع غير الربحي"، وذلك لتيسير فهم تسلسل الوحدات وتكاملها، وتسهيل التنقل بين مكوناته

3	البطاقة التعريفية للدليل
4	مقدمة
5	تعريف المصطلحات
6	منهجية بناء الدليل
الوحدة الأولى: التعريف بالقطاع غير الربحي	
9	1,1 مفهوم القطاع غير الربحي
10	1,2 السمات الرئيسية للمنظمات غير الربحية
11	1,3 نماذج عملية من الممارسات في القطاع غير الربحي
12	1,4 الأدوار الإستراتيجية للمنظمات في القطاع غير الربحي
13	1,5 آليات تفعيل الأدوار الإستراتيجية للقطاع غير الربحي
16	1,6 أنواع الكيانات في القطاع غير الربحي (على وجه المثال لا الحصر)
17	1,7 تخصصات الكيانات في القطاع غير الربحي
الوحدة الثانية: البيئة التشريعية والنظامية للقطاع غير الربحي وآليات دخوله	
19	2,1 البيئة التشريعية والنظامية في القطاع غير الربحي
23	2,2 مصفوفة البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع غير الربحي
24	2.3 نموذج تطبيقي مبسط: خطوات تأسيس كيان غير ربحي
25	2,4 مجالات وآليات دخول الأفراد للقطاع غير الربحي
27	2,5 أداة مقارنة بين مجالات وآليات دخول الأفراد والجهات للقطاع غير الربحي
الوحدة الثالثة: البيئة العامة للقطاع غير الربحي	
29	3,1 أبرز التحديات في القطاع غير الربحي
30	3,2 مصفوفة التحديات والحلول المقترحة في القطاع غير الربحي
31	3,3 فرص الشراكة والتكامل في القطاع غير الربحي
32	3,4 نموذج خطة عملية لتفعيل الشراكات في القطاع غير الربحي
الملاحق	
34	تقييم ذاتي
37	الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي
40	مراجع إعداد الدليل

البطاقة التعريفية للدليل

اسم الدليل

- دليل الدخول إلى القطاع غير الربحي.



الإصدار

- الإصدار الأول | ٢٠٢٦م.



الجهة المُعدة

- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.



النطاق المستهدف

- المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية.



الهدف العام

- مساعدة الأفراد والجهات على فهم طبيعة القطاع غير الربحي، وأنواعه، وأدواره، والبيئة التشريعية والتنظيمية الحاكمة له، وآليات الدخول إليه، واستثمار الفرص المتاحة لتعزيز الأثر المجتمعي.



محتوى الدليل

- يتضمن ثلاث وحدات رئيسة تغطي: التعريف بالقطاع غير الربحي، والبيئة التشريعية والنظامية للقطاع وآلية دخوله، والبيئة العامة للقطاع، بالإضافة إلى ملاحق تنفيذية وأدوات تطبيقية.



الفئات المستفيدة

- الأفراد الراغبون في الانضمام أو المساهمة في القطاع غير الربحي.
- منسوبي القطاع غير الربحي عموماً.
- القيادات التنفيذية والإدارية في المنظمات غير الربحية.
- الجهات الراغبة في الشراكة مع القطاع غير الربحي.



حقوق الاستخدام

- مَتاح للاستخدام الداخلي والتدريب والتطوير المؤسسي، مع الإشارة إلى مصدر الدليل عند إعادة الاستخدام أو الاقتباس.



يُعدُّ **”دليل الدخول إلى القطاع غير الربحي“** مرجعاً معرفياً، يهدف إلى إرشاد الأفراد والجهات الراغبة في الدخول إلى القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية، وتعريفهم بطبيعته ومجالاته وفرصه المتاحة، حيث يقدم الدليل معلومات محدثة عن طبيعة القطاع، وأنواع المنظمات غير الربحية، واللوائح التنظيمية ذات العلاقة، وأبرز الفرص والمحفزات في القطاع، ويأتي هذا الدليل استجابةً للنمو المتسارع للقطاع، ودوره المحوري في تحقيق مستهدفات **رؤية السعودية (٢٠٣٠)**، ويهدف الدليل إلى ما يلي:

١ • تقديم تعريف شامل عن القطاع غير الربحي، ومكوناته، وأنواعه.

١

٢ • إرشاد الأفراد والجهات إلى آليات الدخول للقطاع، وفق الأطر النظامية المعتمدة.

٢

٣ • التعريف بالفرص والتحديات الحالية، وأفضل الممارسات لتعظيم الأثر المجتمعي.

٣

٤ • تحفيز الشراكات والتكامل مع القطاعات ذات العلاقة.

٤

وقد تم إعداد هذا الدليل استناداً إلى مراجعة الأنظمة ذات العلاقة بالقطاع، كما استُفيد من بيانات وإحصاءات حديثة صادرة عن الجهات التنظيمية والمراكز المتخصصة، إلى جانب تحليل نماذج محلية رائدة في العمل غير الربحي.

ويتكون الدليل من ثلاث وحدات رئيسية، تشمل:

الوحدة
الثالثة

البيئة العامة للقطاع غير الربحي

وتستعرض الفرص والمحفزات، التحديات، فرص الشراكة والتكامل، والنماذج الرائدة في المملكة.

الوحدة
الثانية

البيئة التشريعية والنظامية وآليات الدخول

وتغطي الأنظمة واللوائح المنظمة، الجهات ذات العلاقة، وطرق دخول الأفراد والجهات للقطاع.

الوحدة
الأولى

التعريف بالقطاع غير الربحي

وتتناول المفاهيم الأساسية، المميزات، الأدوار الاستراتيجية، أشكال الكيانات، والتخصصات المعتمدة.

وفي ختام الدليل، أدرجت ملاحق داعمة تضم تقييماً ذاتياً للداخلين الجدد، وروابط الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ومصادر مرجعية مساعدة لتزويد القارئ بالأدوات اللازمة للانطلاق الفاعل في القطاع. إن هذا الدليل ليس مجرد وثيقة تعريفية، بل هو أداة استراتيجية لتمكين كافة المهتمين بالقطاع غير الربحي من تحويل الأفكار والمبادرات إلى مشاريع واقعية تحقق الأثر التنموي والمجتمعي المستدام.

والله ولي التوفيق والسداد،،،

تعريف المصطلحات

التعريف

المصطلحات

القطاع غير الربحي

• منظومة الأنشطة الأهلية والخدمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، التي لا تقصد الربح أساساً، وتهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر، أو التكافل، أو التعاون، أو التنمية الاجتماعية، أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصص.

الاستدامة المالية

• قدرة المنظمة غير الربحية على تأمين موارد مالية متنوعة ومنتظمة تضمن استمرارية عملها وتحقيق رسالتها.

الإسناد الحكومي

• عملية نقل تقديم الخدمات الحكومية من القطاع الحكومي إلى القطاع غير الربحي، وتتم عبر علاقة تعاقدية بين القطاع الحكومي والقطاع غير الربحي في مجال تنفيذ وتشغيل خدمات الجهة الحكومية الموجهة للمجتمع.

الحوكمة

• توفير الأنظمة والأطر والآليات التي تضبط العلاقة بين أصحاب العلاقة في الكيانات غير الربحية، وتضمن توزيع الأدوار والمسؤوليات من أجل اتخاذ قرارات تشاركية تخدم المصالح العليا للكيانات عبر العدالة والمسؤولية والشفافية والمساءلة

الشراكات

• العلاقة التعاونية بين منظمين أو أكثر، من نفس القطاع أو من قطاعات مختلفة (حكومي، خاص، غير ربحي)، تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة، وتبادل الموارد والخبرات، وتنفيذ مبادرات أو مشاريع ذات أثر اجتماعي وتنموي

التطوع

• كل جهد أو عمل يقدمه شخص ذو صفة طوعية أو اعتبارية، بطوعه واختياره؛ رغبة في خدمة المجتمع وتنميته.

منصات التبرع الجماعي

• منصات إلكترونية مرخصة تتيح جمع التبرعات المالية والعينية من الأفراد والجهات لدعم المشاريع والمبادرات الخيرية والتنموية، مع ضمان الشفافية والامتثال للأنظمة المعتمدة

الابتكار الاجتماعي

• نهج تعاوني يعمل على تصميم وتنفيذ حلول جديدة ومبتكرة لمعالجة التحديات الاجتماعية، بطريقة تحقق أثراً مجتمعياً مستداماً.

أهداف التنمية المستدامة

• إطار عالمي اعتمده الأمم المتحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوازنة بحلول عام ٢٠٣٠، ويشمل (١٧) هدفاً رئيساً تعالج التحديات العالمية، مثل: الفقر والصحة والتعليم والعمل المناخي.

قياس الأثر

• إطار عمل لتقييم التغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية التي تنتج عن الأنشطة والمشاريع التي تنفذها الكيانات غير الربحية.

تم تطوير الدليل عبر عدد من الخطوات المنهجية؛ لضمان اعتماده على أسس علمية وعملية تتناسب مع واقع المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية، وتستجيب لاحتياجات الداخلين إليه، وذلك على النحو التالي:

أ) مراجعة الأدبيات والأنظمة والتقارير المرجعية:

شملت عملية الإعداد مراجعة وتحليل عدد من المراجع، ومن بينها:

الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية في المملكة، مثل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الهيئة العامة للأوقاف، ووزارة التجارة.

دراسات حالة، ونماذج رائدة في مجالات الدخول للقطاع غير الربحي.

الأدلة الإرشادية والتقارير المتخصصة عن القطاع غير الربحي.

ب) الاستناد إلى الخبرات الفنية:

اعتمد فريق إعداد الدليل على خبرات تراكمية متخصصة في العمل مع كيانات القطاع غير الربحي بمختلف أنواعه، وما أفرزته التجارب العملية من ملاحظات واحتياجات، ومن أبرز ما لوحظ في الواقع العملي ما يلي:

وجود تجارب رائدة لدى منظمات القطاع غير الربحي جديرة بالاستفادة منها.

محدودية معرفة الأفراد والجهات بالمسارات النظامية للدخول إلى القطاع.

تباين مستوي الوعي بالأنظمة واللوائح المنظمة للقطاع.

توجه المجتمع نحو العمل غير الربحي المنظم.

ضعف الاستفادة من فرص الشراكات والتكامل بين مكونات القطاع

الحاجة إلى تجميع المعلومات المتناثرة في مرجع شامل وواضح.

التطور التنظيمي في القطاع غير الربحي.

ج) المراجعة المهنية

تم عرض مسودة الدليل على نخبة من الخبراء والممارسين في مجالات:

الحوكمة المؤسسية
والامتثال النظامي.

صياغة الأدلة
التنظيمية والتشغيلية.

تطوير القطاع غير
الربحي وبناء قدراته
المؤسسية.

وقد أسهمت ملاحظاتهم في تحسين الصياغة، وضبط التعريفات والمصطلحات، وضمان وضوح الأطر المنهجية لآليات الدخول للقطاع.

د) خطة المراجعة والتحديث

يمكن أن يتطور هذا
الدليل ليكون رقمياً
تفاعلياً، ومتفاعلاً مع
تحديثات البيئة المحيطة
بكافة أبعادها.

يُوصى بمراجعته كل
(٢٤) شهراً لتحديث
البيانات والفرص
والتحديات وإضافة
النماذج الرائدة الجديدة،
والتحديثات في
التشريعات والأنظمة
ذات العلاقة بالقطاع.

تم تصميم هذا الدليل
ليكون مرجعاً قابلاً
للتطوير والتحديث
الدوري، بما يواكب
المستجدات النظامية
والممارسات الناشئة.

الوحدة الأولى

التعريف بالقطاع غير الربحي

- ١,١ مفهوم القطاع غير الربحي
- ١,٢ السمات الرئيسية للمنظمات غير الربحية
- ١,٣ نماذج عملية من الممارسات في القطاع غير الربحي
- ١,٤ الأدوار الإستراتيجية للمنظمات في القطاع غير الربحي
- ١,٥ آليات تفعيل الأدوار الإستراتيجية للقطاع غير الربحي
- ١,٦ أنواع الكيانات والمنظمات في القطاع غير الربحي (على وجه المثال لا الحصر)
- ١,٧ تخصصات الكيانات في القطاع غير الربحي

1.2 مفهوم القطاع غير الربحي

المركز الوطني لتنمية
القطاع غير الربحي
National Center for
Non-Profit Sector



يعتبر القطاع غير الربحي أحد الأعمدة الرئيسة في المنظومة التنموية للمجتمعات الحديثة، وهو فضاء واسع من المنظمات والجمعيات والمؤسسات التي لا يكون هدفها الأساس تحقيق الأرباح المادية، وإنما تسخير مواردها وقدراتها لإحداث أثر اجتماعي وتنموي يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات.

وفي هذا القطاع، إذا ما تحقق فائض مالي أو موارد إضافية، فإنها لا تُوزع على المؤسسين أو الأعضاء كما هو الحال في القطاع الربحي، وإنما يُعاد ضخها في أنشطة المنظمة وبرامجها ومبادراتها المجتمعية، بما يضمن استمراريتها وتوسيع أثرها.

وتقوم هوية القطاع غير الربحي على غاية إنسانية وتنموية، حيث يتمحور حول تعزيز قيم التكافل والتعاون والبر، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، إضافة إلى تبني المبادرات التي تُحسّن من جودة الحياة وتستجيب لاحتياجات المجتمع.

ويعرّف القطاع غير الربحي: بأنه "منظومة الأنشطة الأهلية والخدمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، التي لا تقصد الربح أساساً، وتهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل أو التعاون أو التنمية الاجتماعية أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصص".

ويتداول هذا القطاع بتسميات متعددة في السياقات المحلية والدولية، تعكس تنوع أدواره ومجالات عمله واتساع نطاق تأثيره، ففي بعض السياقات يُطلق عليه "القطاع الثالث" باعتباره مكملاً للقطاعين الحكومي والخاص، بينما يطلق عليه آخرون "المجتمع المدني" للدلالة على دوره في تنظيم طاقات المجتمع، أو "القطاع التطوعي" للتأكيد على مساهمة المتطوعين في برامجهم، أو "القطاع الخيري" لارتباطه التاريخي بالأعمال الإنسانية، كما يرد أحياناً بمسمى "القطاع الأهلي" أو "قطاع الاقتصاد الاجتماعي" للدلالة على طبيعته المجتمعية والتنموية.

1.2 السمات الرئيسية للمنظمات غير الربحية

السمات الرئيسية للمنظمات غير الربحية

الاستقلالية القانونية

تعد المنظمات غير الربحية كيانات مستقلة قانونيًا تتمتع بشخصية اعتبارية تمكنها من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات عن كافة الأعمال التي تتم باسمها.



الأهداف المجتمعية

تتسم المنظمات غير الربحية بارتباط وجودها بالأعمال التنموية والإنسانية والقضايا والاحتياجات المجتمعية.



الفرص التطوعية

يُعد العمل التطوعي أحد الدوافع الأساسية المحركة للمنظمات غير الربحية، كونها النافذة الأوسع لاستقبال وتقديم الفرص والمساهمات المجتمعية لتحقيق الأهداف التنموية.



الموارد المالية

تتمتع المنظمات غير الربحية بإمكانية تنويع مصادر الموارد المالية سواءً من الأوقاف والهبات، بالإضافة إلى عوائد أنشطتها واستثماراتها.



1.3 نماذج عملية من الممارسات في القطاع غير الربحي

يقدم الجدول أدناه نماذج عملية توضح الصلة بين مميزات القطاع غير الربحي وتطبيقاتها في بيئة العمل المؤسسي، مبيّناً كيف تنتقل هذه المميزات من إطارها المفاهيمي إلى ممارسات واقعية تعزز الأثر التنموي للمنظمات.

الميزة في القطاع غير الربحي	التوضيح العملي (مثال تطبيقي)
عدم السعي إلى تحقيق أرباح	• جمعية صحية تعيد فائض ميزانيتها إلى شراء أجهزة طبية جديدة للمستفيدين بدلاً من توزيع الأرباح على الأعضاء.
الاستقلالية الإدارية والتنظيمية	• مؤسسة أهلية تعمل وفق لائحة داخلية مستقلة تنظم شؤونها، وتمكّنها من اتخاذ قراراتها بعيداً عن أي تأثير خارجي، مع التزامها الكامل بالأنظمة الحكومية ذات العلاقة.
تنوع الأشكال القانونية والتنظيمية	• وجود جمعيات خيرية، صناديق عائلية، شركات غير ربحية، وأوقاف تعمل جميعها في منظومة واحدة تحت القطاع غير الربحي.
المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية	• جمعية مجتمعية تطلق برنامجاً لتمكين الأسر ذات الدخل المحدود عبر التدريب الحرفي وتوفير فرص عمل صغيرة، بما يعزز استقلالها الاقتصادي ويقلل من اعتمادها على المساعدات.
تنوع مصادر الدخل	• منظمة تعتمد على التبرعات، ومنحة من شركة وطنية، وإيرادات من متجر إلكتروني يبيع منتجات ذاتية دعماً لبرامجها.
إشراك العمل التطوعي	• جمعية بيئية تستعين بمتطوعين لتنظيم حملات تنظيف الشواطئ والساحات العامة، مما يحد من التلوث ويرسخ قيم المحافظة على البيئة لدى المجتمع.
الشفافية والمساءلة	• نشر تقرير سنوي يتضمن الميزانية، مصادر الدخل، والمخرجات التنموية على الموقع الإلكتروني للجمعية.
المرونة في الاستجابة لاحتياجات المجتمع	• خلال جائحة كورونا، قامت جمعية اجتماعية بتحويل أنشطتها إلى برامج دعم غذائي وصحي عاجل للأسر المتضررة، مما ساعد على تلبية احتياجاتهم الأساسية وضمان استمرارية الخدمات المجتمعية.
الشراكة مع القطاعات الأخرى	• جمعية شبابية تتعاون مع جامعة حكومية وإحدى المؤسسات المانحة لإطلاق برنامج لتأهيل القيادات الشابة، يهدف إلى تطوير مهاراتهم القيادية وتعزيز مشاركتهم المجتمعية.

1.4 الأدوار الإستراتيجية للمنظمات في القطاع غير الربحي

وضعت رؤية المملكة (٢٠٣٠) أدواراً إستراتيجية للقطاع غير الربحي تتجاوز العمل التقليدي للقطاع ليكون شريكاً في التنمية الوطنية، ومن أبرز هذه الأدوار:

رؤية
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

ابتكار الحلول المجتمعية

2

- تطوير حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات الاجتماعية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا، والنهج التشاركي في تصميم البرامج والمبادرات.

تقديم الخدمات الاجتماعية والتنمية

1

- المساهمة في توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والإغاثة الإنسانية، والدعم النفسي، وبرامج التمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة، والفئات الأشد حاجة.

تحفيز العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية:

4

- تستهدف رؤية السعودية الوصول إلى مليون متطوع سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠م، وتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في تطوير الخدمات الاجتماعية، وتعزيز التكافل المجتمعي.

زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي GDP

3

- تستهدف رؤية السعودية رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي إلى ٥% بحلول عام ٢٠٣٠م، والعمل على دعم الاقتصاد الوطني من خلال أنشطة التمويل الاجتماعي، والشركات غير الربحية، والمشاريع المدرة للدخل.

تعزيز أهداف التنمية المستدامة

6

- تنفيذ مشروعات طويلة الأجل تسهم في تحسين جودة الحياة، والقضاء على الفقر، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز الصحة والرفاه، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

التحول من الرعوية إلى التنمية

5

- تعزيز مفهوم التنمية المستدامة بدلاً من تقديم المساعدات قصيرة الأجل، ودعم الابتكار الاجتماعي، وتنفيذ مشروعات تنموية تساهم في تمكين الفئات المستفيدة، وتحقيق الاستقلال المالي للفئات الأشد احتياجاً.

المساهمة في السياسات العامة وكسب التأييد:

8

- العمل على التأثير في السياسات العامة من خلال تقديم التوصيات والمبادرات التي تسهم في تطوير الأنظمة واللوائح المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

تعزيز الشراكات بين القطاع غير الربحي والقطاعين الحكومي والخاص:

7

- إطلاق شراكات استراتيجية لتنفيذ مشروعات ذات أثر اجتماعي واسع النطاق، وتحفيز عقود الشراكة مع الحكومة (الإسناد الحكومي) لتنفيذ برامج الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية.

1.5 آليات تفعيل الأدوار الإستراتيجية للقطاع غير الربحي

تعكس الأدوار الإستراتيجية للقطاع غير الربحي مسارات عمل محورية تسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويوضح الجدول التالي آليات تفعيل هذه الأدوار وما يقابلها من مخرجات ومؤشرات قياس، بما يساعد على تحويلها من توجهات عامة إلى ممارسات عملية قابلة للمتابعة والتطوير.



الدور الإستراتيجي	آليات التفعيل	المخرجات المتوقعة	مؤشرات القياس
تقديم الخدمات الاجتماعية والتنمية	<ul style="list-style-type: none"> تأسيس مراكز خدمة اجتماعية، تنفيذ مبادرات تمكين اقتصادي 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المستفيدين، نسبة رضا المستفيدين
ابتكار الحلول المجتمعية	<ul style="list-style-type: none"> تبني التقنيات الحديثة، إشراك المستفيدين في تصميم البرامج 	<ul style="list-style-type: none"> حلول مبتكرة ومستدامة تعالج مشكلات المجتمع 	<ul style="list-style-type: none"> عدد الحلول المبتكرة، استدامة البرامج
زيادة المساهمة في الناتج المحلي GDP	<ul style="list-style-type: none"> تأسيس شركات غير ربحية، تفعيل الاستثمار الاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> تنمية موارد القطاع وزيادة مساهمته الاقتصادية 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي
تحفيز العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء منصات للتطوع، شراكات مع القطاع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> تنامي ثقافة التطوع والمشاركة المجتمعية 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المتطوعين، العائد الاقتصادي للتطوع
التحول من الرعية إلى التنمية	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ برامج تمكين، تدريب مهني، دعم مشاريع مدرة للدخل 	<ul style="list-style-type: none"> استقلال مالي للفئات المستفيدة 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الأسر أو الأفراد الذين حققوا دخلاً مستقلاً
تعزيز أهداف التنمية المستدامة (SDGs)	<ul style="list-style-type: none"> مواءمة المشاريع مع الأهداف الأمامية 	<ul style="list-style-type: none"> مشاريع طويلة الأمد مرتبطة بـ SDGs 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المشاريع المرتبطة بـ SDGs
تعزيز الشراكات مع القطاعين الحكومي والخاص	<ul style="list-style-type: none"> توقيع عقود مشاريع إسناد حكومي، بناء تحالفات إستراتيجية 	<ul style="list-style-type: none"> برامج مشتركة ذات أثر واسع 	<ul style="list-style-type: none"> عدد الشراكات، قيمة المشاريع المشتركة
المساهمة في السياسات العامة وكسب التأييد	<ul style="list-style-type: none"> إعداد دراسات، تقديم توصيات، تصميم سياسات 	<ul style="list-style-type: none"> سياسات ولوائح مطورة لصالح المجتمع 	<ul style="list-style-type: none"> عدد التوصيات المعتمدة، حجم التأثير على السياسات

1.6 أنواع المنظمات في القطاع غير الربحي (على وجه المثال لا الحصر)

يعد القطاع غير الربحي أحد الركائز الأساسية في منظومة التنمية الوطنية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، حيث يؤدي دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين الجهود الحكومية، والمبادرات الأهلية لتلبية الاحتياجات المجتمعية، وتعزيز التنمية المستدامة.



٢

المؤسسات الأهلية
Foundations

١

الجمعيات الأهلية
Associations

٤

المؤسسات الاجتماعية
والشركات غير الربحية
Social enterprises-
Nonprofit companies

٣

الصناديق
Funds

٦

أندية الهواة
Recreational clubs

٥

الأوقاف وصناديق الائتمان
Endowments & Trusts

1.6 أنواع المنظمات في القطاع غير الربحي (على وجه المثال لا الحصر)

٨

الجمعيات العلمية ومراكز الفكر
Scientific Societies
Think tanks

٧

المؤسسات الخيرية
Non-profit inst

١٠

الغرف التجارية
Chamber of Commerce

٩

مراكز التنمية المجتمعية
Community centers

١٢

الهيئات المهنية
Professional association

١١

المؤسسات الدينية
Religious institutions

١٤

التعاونيات والمؤسسات التكافلية
Cooperatives & Mutual
Societies

١٣

المنظمات الشعبية
Grassroot organization

تنويه: الأوقاف وصناديق الائتمان والشركات غير الربحية قد تحقق أرباحاً، إلا أنه لا يتم إعادة توزيع هذه الأرباح على الأفراد بصفتهم مستثمرين، وإنما إعادة استخدام الأرباح بهدف التنمية، وهو الأمر الذي لا يتعارض مع مفهوم المنظمات غير الربحية.

1.6 أنواع المنظمات في القطاع غير الربحي (تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي)

الأنماط التي يرخصها المركز لتنمية القطاع غير الربحي

على الرغم من أصالة العمل الخيري في المملكة إلا أن مفهوم القطاع غير الربحي يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً على المجتمع، وتتنوع أشكال القطاع غير الربحي بحسب الهدف الأساسي للمؤسسين، كما تختلف هذه الكيانات من حيث طبيعتها وشكلها القانوني وكيفية تأسيسها إلا أنها تتفق في كونها غير ربحية وتساهم في تغطية الاحتياجات المجتمعية والتنمية.

الكيانات غير الربحية الواقعة تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

الصناديق العائلية



مؤسسة أهلية غير ربحية يقصد من إنشائها تعزيز صلة الرحم، وحث روح التآلف والتكافل بين أفراد العائلة الواحدة، وتنظيم سبل الإحسان فيها.

الجمعيات الأهلية



كيان لا يهدف للربح أساساً لتحقيق غرض من أغراض البر، التكافل أو من أجل نشاط ديني، اجتماعي، أو ثقافي، أو صحي وغيره.

الصناديق الأهلية



يعد مؤسسة أهلية ينشأ لمدة محددة أو غير محددة؛ لتحقيق غرض تكافلي أو تعاوني أو اجتماعي بين الأعضاء المشتركين في الصندوق.

المؤسسات الأهلية



كيان لا يهدف للربح أساساً لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام أو المخصص، ويعتمد على ما يخصصه المؤسس أو المؤسسون من أموال، أوقاف، هبات أو وصايا.

1.7 تخصصات الكيانات والمنظمات في القطاع غير الربحي

تتنوع مجالات عمل الكيانات غير الربحية لتعكس احتياجات المجتمع، وتدعم مستهدفات التنمية الشاملة، وقد اعتمد المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي عشرة مجالات تنموية رئيسة، على النحو التالي:



الثقافة والترفيه	1
التعليم والأبحاث	2
الصحة	3
الخدمات الاجتماعية	4
البيئة	5
التنمية والإسكان	6
التأييد والمؤازرة	7
منظمات دعم العمل الخيري	8
الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	9
الروابط المهنية	10

الوحدة الثانية

البيئة التشريعية والنظامية للقطاع غير الربحي وآليات دخوله

- ٢,١ البيئة التشريعية والنظامية في القطاع غير الربحي
- ٢٢. مصفوفة البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع غير الربحي
- ٢,٣ نموذج تطبيقي مبسط: خطوات تأسيس كيان غير ربحي
- ٢,٤ مجالات وآليات دخول الأفراد للقطاع غير الربحي
- ٢,٥ أداة مقارنة بين مجالات وآليات دخول الأفراد والجهات للقطاع غير الربحي

٢,١ البيئة التشريعية والنظامية في القطاع غير الربحي

يشكل الإطار التشريعي والنظامي حجر الزاوية في تنظيم القطاع غير الربحي، وضمان حوكمته وشفافيته، بما يعزز قدرته على الإسهام الفاعل في التنمية الوطنية المستدامة.

وقد شهد القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وانعكس ذلك في إصدار عدد من الأنظمة واللوائح التي تنظم عمل مكوناته المختلفة، وتوفر بيئة محفزة لمشاركة الأفراد والجهات في تحقيق الأثر الاجتماعي والاقتصادي المنشود، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠.

وتتعدد الكيانات العاملة ضمن منظومة القطاع غير الربحي لتشمل: الجمعيات الأهلية، المؤسسات الأهلية، الصناديق العائلية، الشركات غير الربحية، الأوقاف، وأندية الهواة. وتخضع كل فئة من هذه الكيانات لإطار نظامي وتشريعي خاص ينظم آليات تأسيسها، وإدارتها، ومجالات عملها، ويحدد الجهات الإشرافية المعنية بمتابعتها وضمان امتثالها للمعايير واللوائح المعتمدة.

ونستعرض في هذه الوحدة البيئة التشريعية والنظامية الحاكمة لكل مكون من مكونات القطاع غير الربحي في المملكة، والمنظمة لأعمال منظماتها، مع توضيح الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، والجهات المشرفة.

١. نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية



صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (٧/م) بتاريخ ١٩/٢/١٤٣٧ هـ، ويُعد الإطار القانوني الرئيس الذي ينظم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المملكة العربية السعودية، ويهدف النظام إلى تنظيم تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإدارتها، وتعزيز مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية الوطنية، ودعم الشفافية والحوكمة في عمل الكيانات غير الربحية، وتشجيع العمل التطوعي وتنظيمه.

ومن أبرز مواد النظام: بيان شروط وإجراءات تأسيس الجمعيات والمؤسسات، ومتطلبات العضوية والإدارة والتمويل، والحوكمة والمسؤولية القانونية، وضوابط الإفصاح المالي والإداري، وآليات الحل والتصفية.

كما أصدر المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي "اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية" بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٢٣م، وتضمنت اللائحة التنفيذية التفاصيل التوضيحية لأحكام النظام، وبيان إجراءات تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والقواعد التفصيلية لإدارة الكيانات غير الربحية، وتحديد آليات الحوكمة، والشفافية، والإفصاح المالي، وتنظيم العضويات في الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة.

كما أصدر المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي "القواعد التنظيمية للصناديق العائلية" في عام ١٤٤٤ هـ، وتهدف القواعد إلى تمكين العائلات من ممارسة العمل التنموي والخيري، وتوفير إطار قانوني لتسجيل الصناديق العائلية غير الربحية، وتعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة هذه الصناديق، ودعم استدامة المبادرات العائلية الموجهة للمجتمع.

٢,١ البيئة التشريعية والنظامية في القطاع غير الربحي

٢. نظام الهيئة العامة للأوقاف



صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (١١/م) بتاريخ ٢٦/٢/١٤٣٧هـ، وهو النظام الذي أسس الهيئة العامة للأوقاف كجهة مستقلة تشرف على تطوير وتنظيم القطاع الوقفي في المملكة، ويهدف النظام إلى تنظيم الأوقاف وتطويرها واستثمارها، والإشراف على الأوقاف الخاضعة للهيئة، وإدارة أصولها بما يحقق شروط الواقفين، وتمكين القطاع الوقفي ليكون رافداً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أصدرت الهيئة العامة للأوقاف "لائحة تنظيم أعمال النظارة" في عام ٢٠٢٣م، لضبط أعمال النظارة وتنظيمها بما يحقق مقصد الواقف، ورفع الكفاءة المهنية للنظار، وتعزيز مبادئ الشفافية والرقابة على أعمال النظارة، وحماية الأوقاف وتطويرها، وتعزيز دورها التنموي وفق شروط الواقفين والأنظمة ذات الصلة.

٣. نظام الشركات السعودي



صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (١٣٢/م) بتاريخ ١٢/١٢/١٤٤٣هـ، ويُعد الإطار التشريعي الذي ينظم جميع أنواع الكيانات التجارية وغير الربحية في المملكة، وقد تضمن النظام فصلاً خاصاً ينظم الشركات غير الربحية، والتي تهدف إلى تحقيق منافع اجتماعية أو تنمية دون توزيع أرباح على الشركاء، واشتمل على السماح بتأسيس شركات غير ربحية عامة وشركات غير ربحية خاصة، وتنظيم عملية تحويل الشركات الربحية إلى غير ربحية والعكس بشروط معينة.

كما أصدرت وزارة التجارة دليلاً إرشادياً لتبسيط عملية تأسيس هذا النوع من الشركات، ويهدف الدليل إلى توضيح أحكام النظام المتعلقة بالشركات غير الربحية، والتعريف بالشركات غير الربحية وأشكالها، وتوضيح المتطلبات والشروط اللازمة لتأسيسها.

٤. اللائحة المنظمة لعمل أندية الهواة



أقرت الجهة المشرفة فنياً على أندية الهواة (مركز برنامج جودة الحياة) اللائحة المنظمة لعمل الأندية في ٢٠٢٣/٣/٢٣م، وتنظم هذه اللائحة تأسيس، وتسجيل، وإدارة أندية الهواة في المملكة العربية السعودية، وتحدد اللائحة حقوق والتزامات الأعضاء، وآليات ممارسة الأنشطة والفعاليات، بما يضمن الحوكمة والتنظيم السليم لهذا النوع من الكيانات غير الربحية.

٢,١ البيئة التشريعية والنظامية في القطاع غير الربحي

٥. نظام جمع التبرعات



صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤٣) بتاريخ ١٤٤٦/٢/٧هـ، ويُعد المرجع التشريعي المنظم لجميع عمليات جمع التبرعات النقدية والعينية في المملكة العربية السعودية. يهدف النظام إلى ضبط إجراءات جمع التبرعات وتلقيها، وضمان شفافيتها ومصداقيتها، وحماية أموال المتبرعين من أي ممارسات غير نظامية، بما يعزز ثقة المجتمع ويضمن توجيه الموارد نحو الأغراض المحددة التي جمعت من أجلها.

حصر النظام جمع التبرعات على الجهات المرخّص لها، مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية وغيرها من الكيانات غير الربحية التي تنص أنظمتها على جواز جمع التبرعات، شريطة الحصول على ترخيص من الجهة المخوّلة، والمتمثلة في المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي أو الجهات ذات العلاقة. كما ألزم النظام هذه الجهات باستخدام حسابات بنكية معتمدة، وقنوات إلكترونية آمنة، وإصدار إيصالات موثقة للتبرعات العينية، مع منع تلقي التبرعات النقدية المباشرة، أو قبول تبرعات من خارج المملكة إلا بموافقة مسبقة من الجهة المرخّصة.

٦. لائحة صندوق دعم الجمعيات



اعتمدت بموجب قرار مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٣١م، وهي تمثل الإطار التنظيمي لصندوق دعم الجمعيات، وتحدد أهدافه، وصور الدعم الموجه للجمعيات الأهلية، والضوابط المنظمة لعمله.

تهدف اللائحة إلى تعزيز استدامة الجمعيات وضمان استمرارية خدماتها التنموية من خلال تقديم دعم مالي يشمل المنح والتمويل الميسر والقروض والضمانات، إضافة إلى دعم استثمار الفوائض المالية للجمعيات بما يعزز مواردها واستدامتها. كما تقدم اللائحة دعماً غير مالي يتمثل في التمكين المؤسسي، وبناء القدرات البشرية، وتقديم المشورة الفنية، وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، فضلاً عن إتاحة الشراكات والاتفاقيات التي تسهم في توسيع أثر الجمعيات وتعزيز دورها في التنمية.

٢,١ البيئة التشريعية والنظامية في القطاع غير الربحي

٧. نظام العمل التطوعي



صدر عام ١٤٤١ هـ بموافقة مجلس الوزراء، ليكون الإطار التشريعي المنظم لأنشطة العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية. يهدف النظام إلى تنظيم العمل التطوعي وتطويره، ونشر ثقافته بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وتعزيز قيم الانتماء الوطني والمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى تحديد حقوق وواجبات كافة أطرافه.

يعرف النظام العمل التطوعي بأنه: " كل جهد أو عمل يقدمه شخص ذو صفة طبيعية أو اعتبارية، بطوعه واختياره؛ رغبة في خدمة المجتمع وتنميته". ومن هنا جاءت أهدافه واضحة؛ نشر ثقافة التطوع بين أفراد المجتمع، وتطوير الممارسات التطوعية في الجهات الأهلية والحكومية، وتنظيم العلاقة بين المتطوعين والجهات المستفيدة بما يحفظ حقوق الطرفين ويحدد التزاماتهم، ويعزز قيم الانتماء الوطني والمسؤولية الاجتماعية.

٨. قواعد حوكمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية



أصدر المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي قواعد حوكمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في عام ١٤٤٤ هـ لتكون الإطار المرجعي الذي يرسخ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والاستدامة في عمل الكيانات غير الربحية. وتهدف هذه القواعد إلى تطوير الأداء المؤسسي للجمعيات والمؤسسات، وتمكين الأفراد من المساهمة الفاعلة في إدارتها، وتحفيز الداعمين على المشاركة، وتعزيز معايير الإفصاح والحوكمة بما يرفع كفاءة القطاع ويسهم في تنميته.

تتناول القواعد تنظيم العضوية والانتخابات وآليات التصويت، وضبط عمل مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عنها مثل لجنة المراجعة الداخلية ولجنة الترشيحات والمكافآت. كما تحدد مسؤوليات الجمعية العمومية، ومجالس الإدارة والأمناء، والجهاز التنفيذي، مع التأكيد على الفصل بين الصلاحيات والالتزام بالأنظمة واللوائح.

٢,٢ مصفوفة البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع غير الربحي

تتوزع الأطر النظامية والتشريعية التي تنظم عمل القطاع غير الربحي بين أنظمة ولوائح متعددة، لكل منها أهداف محددة وضوابط خاصة وآليات إشرافية. وتتيح المصفوفة التالية عرضاً مقارناً لأبرز هذه الأنظمة واللوائح، موضحة الجهة المشرفة والغاية الأساسية والضوابط العملية، مع إيراد أمثلة تطبيقية تسهل فهم انعكاسها في الواقع العملي للمنظمات غير الربحية.



النظام / اللائحة	الجهة المشرفة	الهدف الرئيسي	أبرز الضوابط / الممارسات	مثال تطبيقي
نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	تنظيم تأسيس الجمعيات والمؤسسات، تعزيز الشفافية والحوكمة	شروط التأسيس، متطلبات العضوية، الإفصاح المالي	جمعية تُسجل لدى المركز، وتلتزم بتقديم تقرير مالي سنوي منشور للمجتمع
نظام الهيئة العامة للأوقاف	الهيئة العامة للأوقاف	تنظيم وتطوير الأوقاف واستثمارها	لائحة أعمال النظارة، حماية الأصول الوقفية	وقف تعليمي يُدار وفق اللائحة، ويخص ريعه لمنح دراسية
نظام الشركات السعودي	وزارة التجارة	تنظيم الشركات غير الربحية (العامة/الخاصة)	إمكانية تحويل الشركات الربحية لغير ربحية بشروط	شركة غير ربحية تقدم خدمات استشارية اجتماعية دون توزيع أرباح
لائحة أندية الهواة	مركز برنامج جودة الحياة	تنظيم تأسيس وإدارة أندية الهواة	تحديد حقوق الأعضاء وآليات الفعاليات	نادٍ لهواة التصوير يحصل على ترخيص ويدير فعالياته وفق اللائحة
نظام جمع التبرعات	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	ضبط جمع التبرعات وحماية أموال المتبرعين	منع التبرعات النقدية المباشرة، إلزام القنوات الإلكترونية	جمعية تستخدم منصة تبرع وطنية لجمع المساهمات
لائحة صندوق دعم الجمعيات	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	تعزيز الاستفادة المالية للجمعيات	منح، قروض ميسرة، دعم مؤسسي وبناء قدرات	جمعية تقدم مشروع تطوير تنموي وتحصل على تمويل ميسر
نظام العمل التطوعي	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	تنظيم العمل التطوعي وتحديد حقوق المتطوعين	تعريف التطوع، حفظ الحقوق والواجبات، نشر الثقافة	جمعية تستعين بمتطوعين وفق عقود واضحة تحفظ حقوقهم
قواعد حوكمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة	آليات العضوية، عمل المجالس واللجان، الإفصاح	جمعية تنشر محاضر جمعيتها العمومية وفق القواعد

2.3 نموذج تطبيقي مبسط: خطوات تأسيس كيان غير ربحي

تبدأ عملية تأسيس كيان غير ربحي بعدد من الخطوات المحددة نظامياً، والتي يجب اتباعها بالترتيب لضمان الحصول على الترخيص النظامي والشخصية الاعتبارية. ويهدف هذا النموذج إلى توضيح تلك الخطوات بصورة عملية، بحيث يمكن للمؤسسين استخدامها كمرجع إجرائي يساعدهم على الانتقال من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التسجيل الرسمي والبدء في مزاولة الأنشطة.



المرحلة	الخطوة	الجهة المسؤولة	المخرجات المتوقعة
١. التحضير	تحديد المجال التنموي للكيان	المؤسسون	وثيقة توضح الغرض والمجال
٢. التقديم	تعبئة طلب التأسيس إلكترونياً	المركز الوطني / وزارة التجارة / هيئة الأوقاف (حسب الشكل)	رقم طلب رسمي
٣. المراجعة	استيفاء الملاحظات النظامية	الجهة المشرفة	الموافقة المبدئية
٤. الاعتماد	رفع النظام الأساسي وتوقيعه	الجمعية العمومية / التأسيسية	النظام الأساسي المعتمد
٥. التسجيل	إصدار الترخيص والشخصية الاعتبارية	الجهة المشرفة	شهادة تسجيل الكيان
٦. التشغيل	فتح الحساب البنكي وتعيين الإدارة	مجلس الإدارة	انطلاق العمل الرسمي

2.4 مجالات وآليات دخول الأفراد للقطاع غير الربحي

يعتبر العمل الخيري والتموي ركيزة أصيلة في الهوية الثقافية والدينية للمجتمع السعودي، إذ يحث الدين الإسلامي على البذل والعطاء، ويجعل من الإحسان والتكافل قيمة رفيعة توصل روح المسؤولية المجتمعية وتمزز روابط التضامن بين أفرادها، كما في قوله تعالى: " وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً". وأنطلاقاً من هذا الأساس القيمي، تتاح للأفراد فرص واسعة للدخول في القطاع غير الربحي من خلال مجالات وممارسات متنوعة، من أبرزها:



١. العمل الوظيفي:

• الانضمام إلى الكيانات غير الربحية كموظف محترف بدوام كامل أو جزئي أو موسمي في مجالات تخصصية أو تنفيذية، وذلك عبر التقديم المباشر للجهات غير الربحية، أو التقديم عبر بوابات التوظيف الرسمية.



٢. العمل التطوعي:

• تقديم الخدمات التطوعية بشكل منظم لدعم برامج وأنشطة الكيانات غير الربحية، وذلك من خلال التسجيل في منصة العمل التطوعي، والتقدم المباشر للفرص المعلنة من الجمعيات والمؤسسات. يعرف العمل التطوعي بأنه: كل جهد أو عمل يقدمه شخص ذو صفة طبيعية أو اعتبارية، بطوعه واختياره؛ رغبة منه في خدمة المجتمع وتنميته. (اللائحة التنفيذية للعمل التطوعي - ٢٠٢٢م)



٣. العضوية في الجمعية العمومية:

• الانضمام كعضو في الجمعية العمومية للكيانات غير الربحية، والمشاركة في اجتماعاتها، والتصويت على الميزانيات وخطط العمل، والترشح لعضوية مجلس الإدارة، وتعدّ الجمعية العمومية أعلى سلطة في الجمعية الأهلية، وتكون قراراتها ملزمة لأعضائها كافة، ولبقية أجهزة الجمعية، ويمكن التقدم لعضوية الجمعية عبر القنوات الرسمية للجمعية، مع استيفاء شروط العضوية المعتمدة في النظام الأساسي للجمعية.



٤. المبادرة والتأسيس:

• إنشاء كيان غير ربحي جديد (جمعية أهلية، مؤسسة أهلية، شركة غير ربحية، وقف، وغيرها)، ويتمثل في أدوار المؤسس أو عضو مؤسس للكيان، أو داعم لكيان تحت التأسيس. ويتم ذلك من خلال تحديد نوع الكيان المستهدف بالتأسيس، ثم التقدم للجهة المعنية سواء المركز الوطني أو الهيئة العامة للأوقاف أو وزارة التجارة وغيرها من الجهات الإشرافية والتنظيمية ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي.



٥. الدعم المادي والعيني:

• المساهمة في دعم الكيانات غير الربحية من خلال التبرعات أو الرعاية أو تقديم خدمات عينية، سواء على شكل تبرع فردي أو دائم، أو رعاية برامج محددة، أو تقديم خدمات ومواد مجانية. ويمكن للأفراد التبرع المباشر للكيانات غير الربحية وفقاً للأنظمة ذات الصلة، أو التبرع من خلال منصات التبرع الجماعي، مثل: (منصة إحسان، تبرع، وقف، شفاء، جود الإسكان، وغيرها).



2.4 مجالات وآليات دخول الجهات للقطاع غير الربحي

تمثل مشاركة الجهات بمختلف أنواعها في القطاع غير الربحي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المملكة العربية السعودية، وفي ضوء رؤية السعودية (٢٠٣٠)، توسعت مجالات مشاركة الجهات في القطاع غير الربحي، لتشمل مجالات متعددة تتجاوز تقديم التبرعات إلى تأسيس الكيانات غير الربحية، وتطوير الشراكات الاستراتيجية، والمساهمة في الاستدامة المالية، والاستثمار الاجتماعي. وقد تم تطوير أنظمة ولوائح تسهل دخول الجهات من القطاعين الحكومي والخاص والجهات العائلية والمهنية إلى هذا القطاع الحيوي، بما يمكنها من تحقيق الأثر الاجتماعي والتنموي المستدام. ومن أبرز مجالات دخول الجهات إلى القطاع غير الربحي ما يلي:

1 التأسيس والإنشاء

1

- إطلاق كيانات جديدة ذات طابع غير ربحي (جمعية، مؤسسة، شركة غير ربحية، وقف، وغيرها)، وذلك عبر التقدم للجهة المعنية سواءً المركز الوطني أو الهيئة العامة للأوقاف أو وزارة التجارة وغيرها من الجهات الإشرافية والتنظيمية ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي.

2 الشراكات الإستراتيجية

2

- عقد شراكات مع كيانات غير ربحية قائمة لتنفيذ برامج أو مبادرات محددة، من خلال اتفاقيات التمويل والرعاية، أو التنفيذ المشترك للمبادرات المجتمعية والتنموية، أو بناء التحالفات الواسعة داخل وخارج القطاع. وتتم الشراكات الإستراتيجية من خلال توقيع مذكرات تفاهم أو اتفاقيات مع الجهات غير الربحية، مع التنسيق مع الجهات الإشرافية والتنظيمية ذات العلاقة.

3 الرعاية والدعم المالي والعيني

3

- تقديم منح مالية، أو دعم عيني، لدعم أنشطة القطاع غير الربحي، ومن صورها: تقديم الخدمات الاستشارية واللوجستية، وتخصيص ساعات عمل تطوعي إضافي للموظفين لتقديم خدماتهم إلى الجهات غير الربحية (التطوع المؤسسي).

4 الاستثمار الاجتماعي والتمويل التنموي

4

- استثمار الأموال لتحقيق أثر اجتماعي وتنموي مستدام، وغالباً ما يتم من خلال أدوات التمويل التنموي والشركات غير الربحية، ومن صورها: إطلاق صناديق استثمارية تنموية، والاستثمار في شركات غير ربحية تقدم حلولاً اجتماعية.

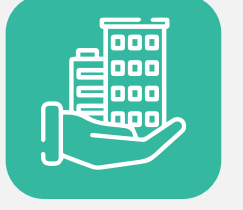
5 المشاركة البحثية والفكرية

5

- المساهمة في إنتاج المعرفة من خلال إعداد الدراسات والأبحاث المتخصصة، وتنظيم المؤتمرات والندوات، وإصدار الأدلة التي تخدم القطاع غير الربحي. وتشمل هذه المشاركة دعم مراكز الأبحاث والكراسي العلمية ذات الصلة، وتمويل الأبحاث التطبيقية، وتقديم الاستشارات الفكرية ودعم صياغة السياسات، بما يعزز من تطوير الممارسات الميدانية، ويدعم الابتكار الاجتماعي، ويربط القطاع بالمعرفة الأكاديمية والمهنية التي تساهم في استدامته وتوسيع أثره.

2.5 أداة مقارنة بين مجالات وآليات دخول الأفراد والجهات للقطاع غير الربحي

تساعد هذه الأداة التطبيقية الأفراد والجهات على تحديد أنسب مسارات الدخول إلى القطاع غير الربحي، من خلال استعراض المجالات والآليات المتاحة لكل فئة، مع ربطها بأمثلة تطبيقية يمكن الاستفادة منها عند التخطيط للمشاركة أو التأسيس أو الدعم.



مثال تطبيقي	الآليات العملية	المجالات الرئيسية	الفئة
شاب يعمل كأخصائي برامج في جمعية خيرية	التقديم عبر الجمعيات أو منصات التوظيف	العمل الوظيفي	الأفراد
متطوع يشارك في تنظيم حملة صحية توعوية	التسجيل في منصة العمل التطوعي أو التقديم المباشر	العمل التطوعي	
عضو يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة جمعية تعليمية	استيفاء شروط العضوية والتصويت في الاجتماعات	العضوية في الجمعية العمومية	
تأسيس مؤسسة أهلية لدعم الأيتام	التقديم للجهات الإشرافية (المركز الوطني، وزارة التجارة، هيئة الأوقاف)	المبادرة والتأسيس	
فرد يتبرع عبر منصة إحسان لدعم مشروع إسكان	التبرع عبر منصات وطنية أو رعاية برامج	الدعم المادي والعيني	
شركة تطلق وقفاً يصرف ريعه على دعم البحث العلمي	تسجيل كيان جديد لدى الجهة المختصة	التأسيس والإنشاء	الجهات
بنك تجاري يبرم مذكرة تفاهم مع جمعية شبابية لدعم مبادرات التطوير	توقيع اتفاقيات مع جمعيات أو مؤسسات قائمة	الشراكات الاستراتيجية	
شركة وطنية توفر دعماً لوجستياً لحملة بيئية	تقديم منح، خدمات استشارية أو ساعات تطوع موظفين	الرعاية والدعم المالي والعيني	
مؤسسة مالية تطلق صندوق استثماري لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية	إنشاء صناديق استثمارية أو شركات غير ربحية	الاستثمار الاجتماعي والتمويل التنموي	
جامعة تدعم كرسي بحثي حول الابتكار في العمل غير الربحي	إعداد دراسات، تمويل أبحاث، تنظيم مؤتمرات	المشاركة البحثية والفكرية	

الوحدة الثالثة

البيئة العامة للقطاع غير الربحي

- ٣,١ التحديات في القطاع غير الربحي
- ٢٣. مصفوفة التحديات والحلول المقترحة في القطاع غير الربحي
- ٣,٣ فرص الشراكة والتكامل في القطاع غير الربحي
- ٣,٤ نموذج خطة عملية لتفعيل الشراكات في القطاع غير الربحي

3.1 أبرز التحديات في القطاع غير الربحي

رغم ما يشهده القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية من تطور كبير في بنيتها التشريعية والتنظيمية، وزيادة في الفرص والمحفزات المتاحة للأفراد والجهات، إلا أن هذا القطاع الحيوي لا يزال يواجه عدداً من التحديات التي تؤثر على قدرته في تحقيق الأثر التنموي المستدام، ومواكبة التطلعات الوطنية المنصوص عليها في رؤية السعودية (٢٠٣٠)، وباستعراضنا لعدد من الدراسات والتقارير الصادرة في هذا المجال؛ فيمكننا تحديد أبرز التحديات في المحاور التالية:

١. تحديات الاستدامة المالية

- يمثل الاعتماد العالي على مصدر واحد (التبرعات المباشرة من الأفراد والجهات) أحد التحديات التي قد تعرض الجمعيات الأهلية إلى تذبذب الإيرادات، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات والعوائد المالية من المشروعات الوقفية والاستثمارية المستدامة، وارتفاع مخاطرها، وضعف القدرة على تشغيلها بكفاءة واحترافية.

٢. تحديات الموارد البشرية

- وفقاً لإحصائية عام ٢٠٢٣م الصادرة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي؛ فقد تجاوز عدد العاملين في مختلف منظمات القطاع (١٠٢٢٢١) موظف وموظفة، ويمثلون ٠,٦٤% من مجموع القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، وبالرغم من النمو في أعداد العاملين؛ إلا أننا نجد انخفاضاً في الكفاءات البشرية المؤهلة في مجالات تخصصية، مثل: الإدارة المالية، الاستدامة المالية، التسويق الاجتماعي، الابتكار الاجتماعي، التقييم والقياس.

٣. التحديات الرقمية

- التفاوت الرقمي بين الجمعيات، حيث لا تزال نسبة كبيرة تفتقر إلى الأنظمة الرقمية الحديثة لإدارة العمليات، وأشارت دراسة حديثة صادرة من مجلس الجمعيات الأهلية (٢٠٢٤م) إلى أن ١٢% من الجمعيات الأهلية تستخدم برامج وأنظمة لإدارة المشاريع، وأن ٢٧% من الجمعيات الأهلية تعمل على تطوير نظم إدارة الموارد ERP داخلياً، وأن ٢٥% من الجمعيات الأهلية تستخدم مبادئ أتمتة الأعمال في عملياتها.

٤. تحديات قياس الأثر

- وهي عملية تقييم التغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية التي تنتج عن البرامج والمشاريع التي تنفذها الكيانات غير الربحية، حيث لا يوجد حتى الآن إطار موحد لقياس الأثر محلياً، وتعتمد حالياً معظم الجهات غير الربحية على أدوات قياس محدود، مثل: عدد المستفيدين أو عدد الأنشطة المنفذة، دون تقييم للتغير الفعلي في حياة المستفيدين أو في المجتمع.

٥. تحديات الامتثال التنظيمي

- إن الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تحكم المنظمات غير الربحية يمثل تحدياً مستمراً، ويتطلب الالتزام الصارم بمعايير الحوكمة والشفافية والامتثال، ويمثل ذلك أعباء إدارية قد تؤثر على موارد المنظمات غير الربحية الصغيرة أو محدود القدرات المالية والبشرية.

٦. تحديات إدارة المعرفة

- ومن مظاهر هذا التحدي في القطاع غير الربحي ضعف ثقافة التوثيق والتعلم المؤسسي، وفقدان المعرفة عند انتقال الموظفين أو استقالتهم، وغياب آليات توثيق النجاحات والدروس المستفادة، وضعف الاستثمار في النظم التكنولوجية المتخصصة في إدارة المعرفة.

٧. تحديات تحديد الاحتياجات والأدوار التنموية

- ضعف معرفة العديد من الكيانات غير الربحية بالاحتياجات التنموية الدقيقة على مستوى المناطق والمدن يتسبب في تداخل أدوارها مع الجهات الأخرى، وينتج عنه في بعض الأحيان تكرار المشاريع، أو انحرافها عن الأولويات الحقيقية للمجتمع.

3.2 مصفوفة التحديات والحلول المقترحة في القطاع غير الربحي

تواجه المنظمات غير الربحية مجموعة من التحديات التي قد تحد من فاعليتها وأثرها، ويعرض الجدول التالي مصفوفة تربط بين أبرز هذه التحديات وآثارها المحتملة، مع طرح ممارسات وحلول مقترحة مدعومة بأمثلة تطبيقية، بما يساعد المنظمات على تحويل التحديات إلى فرص للتطوير والتحسين.



التحدي	الأثر على المنظمات	ممارسات أو حلول مقترحة	مثال تطبيقي
الاستدامة المالية	تذبذب الإيرادات وصعوبة التخطيط طويل الأمد	تنويع مصادر الدخل (أوقاف، شراكات، أنشطة مدرة للدخل)	جمعية تطلق متجراً إلكترونياً لدعم إيراداتها
الموارد البشرية	نقص الكفاءات التخصصية	برامج تدريب وتأهيل، حوافز وظيفية جاذبة	مؤسسة أهلية تستقطب خبير تسويق اجتماعي يعقد مرن
التحديات الرقمية	ضعف كفاءة التشغيل والإدارة	اعتماد أنظمة ERP وأتمتة الإجراءات	جمعية تعتمد نظاماً لإدارة المشاريع والمتطوعين
قياس الأثر	صعوبة إثبات القيمة التتموية	تبني مؤشرات أداء اجتماعية واضحة	جمعية تقيس نسبة تحسن المستفيدين بعد برامجها
الامتثال التنظيمي	أعباء إدارية وقانونية	بناء قدرات داخلية على تطبيق الحوكمة والالتزام	جمعية تعتمد لجنة مراجعة داخلية فعالة
إدارة المعرفة	فقدان الدروس المستفادة وضعف التوثيق	إنشاء وحدات أو قواعد بيانات للمعرفة	جمعية توثق قصص نجاحها وتنشرها سنوياً
تحديد الاحتياجات التتموية	تكرار المشاريع وتداخل الأدوار	إجراء دراسات احتياج محلية بالتنسيق مع الشركاء	جمعية تجري دراسة احتياج مجتمعي قبل إطلاق برامجها

3.3 فرص الشراكة والتكامل في القطاع غير الربحي

في هذا المحور، نسلط الضوء على فرص الشراكة والتكامل المتاحة للجهات والأفراد الراغبين في الدخول إلى القطاع غير الربحي، بهدف تمكين الداخلين الجدد إلى القطاع من استثمار هذه الفرص لتحقيق النجاح المؤسسي، وتعظيم الأثر المجتمعي.

وبشير مفهوم "الشراكة" إلى العلاقة التعاونية بين منطمتين أو أكثر، من نفس القطاع أو من قطاعات مختلفة (حكومي، خاص، غير ربحي)، تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة، وتبادل الموارد والخبرات، وتنفيذ مبادرات أو مشاريع ذات أثر اجتماعي وتنموي.

ويبرز لدينا في القطاع غير الربحي عدد من صور الشراكة والتكامل، ومنها:

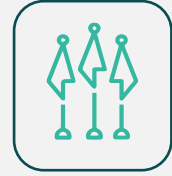
١. الشراكات داخل القطاع غير الربحي (بين منظمات القطاع):

- تهدف إلى تطوير البرامج والخدمات المقدمة للمستفيدين، أو التحالف لتقديم خدمات مشتركة للمستفيدين، أو مشاركة الموارد البشرية والمادية والتقنية واللوجستية، أو تبادل الخبرات وبناء القدرات المشتركة.



٢. الشراكات مع القطاع الحكومي:

- تهدف إلى تقديم مبادرات وطنية، والمشاركة في التخطيط وتطوير السياسات، بالإضافة إلى (الإسناد الحكومي) الذي يمثل أحد مجالات الشراكة المستدامة للقطاع غير الربحي؛ من خلال التعاقد لتقديم خدمات نيابة عن الجهة الحكومية.



٣. الشراكات مع القطاع الخاص:

- تهدف إلى تعزيز المشاركة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال برامج التمويل والرعاية لمنظمات القطاع غير الربحي، وتبني مبادرات الاستثمار الاجتماعي، وتوفير الخبرات الإدارية والتقنية من خلال التطوع المؤسسي.



٤. الشراكات مع الجهات الأكاديمية والبحثية:

- تهدف إلى دعم البحوث التطبيقية في قضايا التنمية والعمل الخيري، وتطوير أدوات قياس الأثر الاجتماعي، وتطوير الكوادر البشرية العاملة في القطاع غير الربحي، وغيرها من فرص الشراكة.



٥. الشراكات الدولية:

- تهدف الشراكات الدولية إلى تعزيز صورة المملكة كفاعل إنساني عالمي، والمساهمة في تحقيق التكامل مع الجهود الإنسانية العالمية وفق أهداف التنمية المستدامة، وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية. ويمكن للمنظمات في القطاع غير الربحي الوصول إلى العمل الإنساني الدولي؛ من خلال شراكة واعتماد من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، الذي يعتبر ذراع المملكة العربية السعودية للعمل الإنساني والإغاثي على المستوى الدولي.



3.4 نموذج خطة عملية لتفعيل الشراكات في القطاع غير الربحي

لضمان استثمار فرص الشراكة والتكامل بفاعلية، تحتاج المنظمات غير الربحية إلى خطة عملية واضحة ترسم خطوات الشراكة منذ التشخيص وحتى التقييم. ويوضح النموذج التالي المراحل الرئيسية وآليات التنفيذ والأدوات المساندة؛ بما يساعد الجهات على تحويل الشراكات من مجرد تفاهات إلى ممارسات مؤسسية ذات أثر مستدام.



المرحلة	الهدف	الخطوات العملية	الأدوات / المخرجات
1. التشخيص والتحليل	تحديد الاحتياجات والفرص.	<ul style="list-style-type: none"> تحليل واقع البرامج الحالية. حصر التحديات التي يمكن أن تُعالج عبر الشراكات. دراسة فرص التعاون مع جهات محتملة. 	تقرير تحليل احتياجات + قائمة أولية بالجهات المرشحة للشراكة
2. التخطيط	رسم توجه واضح للشراكة.	<ul style="list-style-type: none"> تحديد أهداف الشراكة (تمويل، خبرات، موارد...). صياغة معايير اختيار الشركاء. تحديد القيمة المتبادلة للطرفين. 	وثيقة خطة الشراكة + معايير اختيار
3. التواصل وبناء العلاقة	فتح قنوات رسمية وغير رسمية.	<ul style="list-style-type: none"> عقد اجتماعات أولية مع الشركاء المحتملين. إعداد عرض تعريفى باحتياجات المنظمة ومجالات التعاون. 	عرض شراكة + محضر اجتماع تمهيدي
4. الاتفاق والتعاقد	تحويل التفاهم إلى التزام.	<ul style="list-style-type: none"> تحديد الأدوار والمسؤوليات والالتزامات المالية والإدارية. توقيع مذكرة تفاهم أو عقد شراكة رسمي. 	مذكرة تفاهم/عقد شراكة معتمد
5. التنفيذ والمتابعة	ضمان تحقق الأهداف المشتركة.	<ul style="list-style-type: none"> إطلاق المبادرة المشتركة. تشكيل فريق مشترك للمتابعة. إعداد تقارير دورية عن سير العمل. 	خطة تشغيلية مشتركة + تقارير متابعة
6. التقييم والتطوير	قياس الأثر وتحسين الأداء.	<ul style="list-style-type: none"> قياس أثر الشراكة باستخدام مؤشرات كمية ونوعية. رصد التحديات والمعوقات. تعديل خطة الشراكة أو تجديدها بناءً على النتائج. 	تقرير تقييم أثر + خطة تطويرية للشراكة

الملاحق

تقييم ذاتي
الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي
مراجع إعداد الدليل

اقرأ كل سؤال واختر الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات (أ، ب، ج).
احسب عدد الإجابات الصحيحة لمراجعة مستواك وفق جدول النتيجة
في نهاية الأداة.



١ ما السمة الرئيسية التي تميّز الجمعية الأهلية عن غيرها من الكيانات غير الربحية؟

أنها شركة مسجلة
نظامياً وتخصّس أرباحها
لمجالات غير ربحية.

ج

أنها تنشأ بقرار فردي
وتعتمد على ما يخصصه
المؤسس من أموال أو
أوقاف.

ب

أنها تقوم على عضوية
أفراد يشتركون لتحقيق
أهداف اجتماعية أو
تنموية مشتركة.

أ

٢ الجهة المشرفة نظامياً على الشركات غير الربحية هي:

المركز الوطني لتنمية
القطاع غير الربحي

ج

وزارة التجارة

ب

وزارة الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية

أ

من مميزات دمج الاستدامة المالية في الخطة الاستراتيجية:

٣

تقليل العمل مع الشركاء

ج

تنويع مصادر الدخل وتحقيق استقرار مالي

ب

زيادة الاعتماد على التبرعات فقط

أ

أي من الأنشطة التالية يندرج ضمن مجال التنمية الصحية في القطاع غير الربحي:

٤

إنشاء محطات توليد الكهرباء

ج

تطوير شبكات النقل العام

ب

حملات التوعية بالوقاية من الأمراض

أ

من الفرص المتاحة في القطاع غير الربحي:

٥

إدارة مشاريع حكومية فقط

ج

بيع المنتجات النفطية

ب

إطلاق صناديق استثمارية وقفية

أ

النظام الذي ينظم عمل الجمعيات الأهلية في المملكة هو:

٦

نظام الأوقاف

ج

نظام الشركات غير الربحية

ب

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

أ

٧ أي من العوامل التالية يزيد من فاعلية الشراكات في القطاع غير الربحي؟

الاعتماد على شريك واحد فقط

ج

تقليل التواصل بين الشركاء

ب

تحديد أهداف واضحة ومؤشرات أداء

أ

٨ أي من الجهات التالية تُعد جهة إشرافية على المؤسسات الأهلية في المملكة؟

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

ج

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان

ب

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

أ

٩ ما الخطوة الأولى عند التفكير في تأسيس كيان غير ربحي جديد؟

تحديد المجال التنموي المستهدف

ج

تنفيذ مشروع تجريبي

ب

الحصول على ترخيص رسمي من الجهة المشرفة

أ

١٠ أي من الوثائق التالية تُعد إلزامية عند تسجيل كيان غير ربحي جديد؟

قائمة الأنشطة التطوعية المنفذة

ج

التقرير السنوي للعام الماضي

ب

النظام الأساسي للكيان

أ

تقدير النتيجة:

- ✓ 10 - 8 إجابات صحيحة: فهم ممتاز لمحتوى الدليل وقدرة عالية على التطبيق.
- ✓ 7 إجابات صحيحة: فهم جيد مع الحاجة لمراجعة بعض الأجزاء.
- ✓ أقل من 6 إجابات صحيحة: يُوصى بإعادة قراءة الدليل، والتركيز على النقاط الأساسية.

الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي

تخضع الكيانات غير الربحية في المملكة العربية السعودية لمجموعة من الأنظمة واللوائح التي تنظم أعمالها، وتحدد أطرها القانونية، وتوضح صلاحياتها ومسؤولياتها. ويعتبر الإلمام بهذه الأنظمة أساساً لفهم بيئة العمل في القطاع، وضمان الالتزام بالمتطلبات النظامية لكل نوع من الكيانات، وفيما يلي قائمة بأهم الأنظمة واللوائح ذات العلاقة:



١ نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية.

٢ أدلة الحوكمة الصادرة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

٣ الدليل الاسترشادي للإدارة التنفيذية في الجمعيات الأهلية.

٤ الدليل الاسترشادي للجان في الجمعيات الأهلية.

٥ الدليل الاسترشادي للجمعية العمومية.

٦ الدليل الاسترشادي للمؤسسات الأهلية والصناديق العائلية.

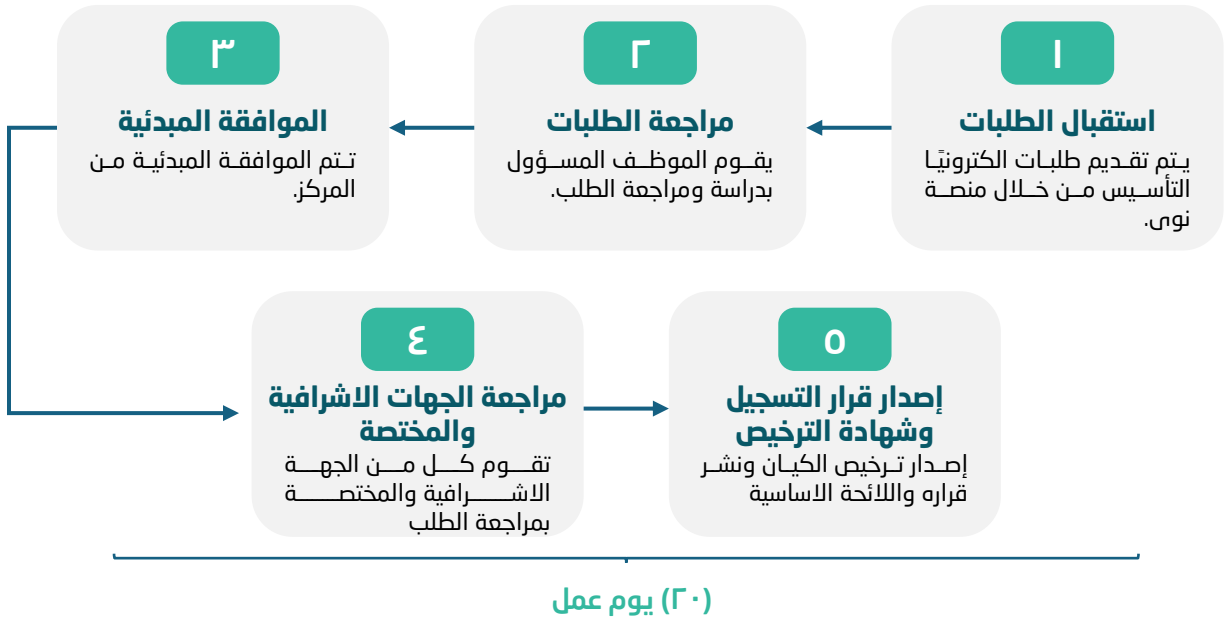
٧ الدليل الاسترشادي لمجلس الإدارة في الجمعيات الأهلية.

٨ الدليل الاسترشادي لمجلس أمناء الصناديق العائلية.

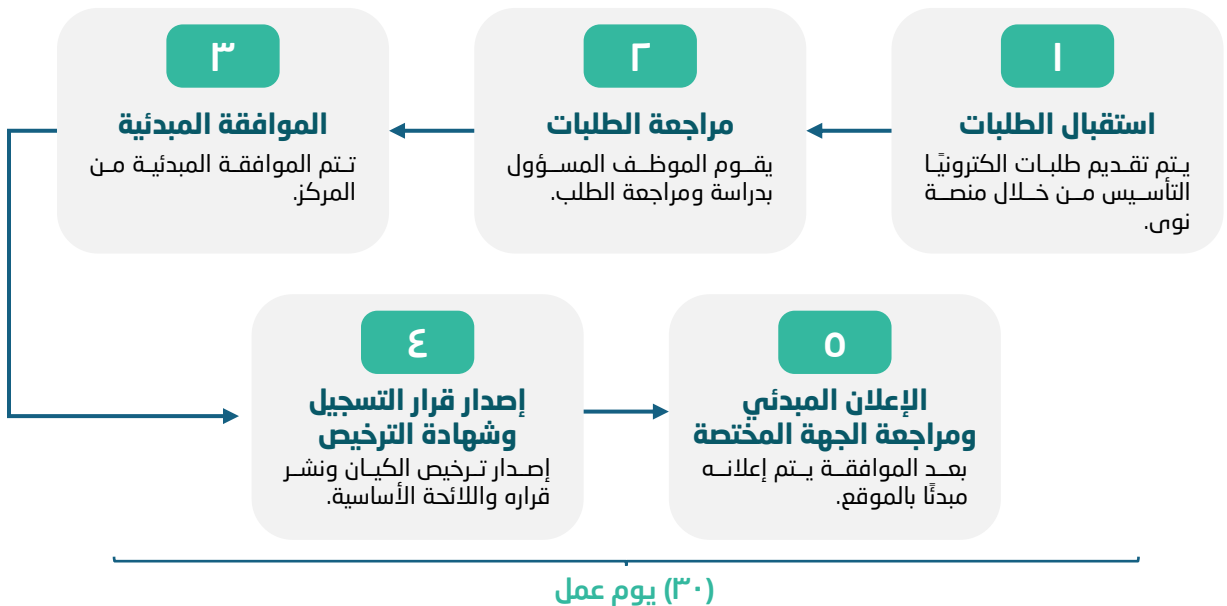
خطوات التسجيل للجمعيات والمؤسسات والصناديق العائلية والأهلية

خطوات التسجيل للجمعيات والمؤسسات والصناديق العائلية والأهلية

خطوات التسجيل (التأسيس) - (الجمعيات والمؤسسات)



خطوات التسجيل (التأسيس) - (الصناديق)



لتسجيل المؤسسة الأهلية



تسجيل الكيان في منصة نوى

لتسجيل الجمعية الأهلية



تسجيل الكيان في منصة نوى

لتسجيل الصندوق العائلي



تسجيل الكيان في منصة نوى

تخضع الكيانات غير الربحية في المملكة العربية السعودية لمجموعة من الأنظمة واللوائح التي تنظم أعمالها، وتحدد أطرها القانونية، وتوضح صلاحياتها ومسؤولياتها. ويعتبر الإلمام بهذه الأنظمة أساساً لفهم بيئة العمل في القطاع، وضمان الالتزام بالمتطلبات النظامية لكل نوع من الكيانات، وفيما يلي قائمة بأهم الأنظمة واللوائح ذات العلاقة:



- | | |
|---|----|
| نظام الشركات الجديد ولائحته التنظيمية. | ٩ |
| الدليل الاسترشادي لتأسيس الشركات غير الربحية. | ١٠ |
| الأنظمة واللوائح للهيئة العامة للأوقاف. | ١١ |
| اللائحة المنظمة لعمل أندية الهواة. | ١٢ |
| نظام جمع التبرعات. | ١٣ |
| لائحة صندوق دعم الجمعيات. | ١٤ |
| نظام العمل التطوعي. | ١٥ |
| قواعد حوكمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية. | ١٦ |

استند هذا الدليل في بنائه إلى مجموعة متنوعة من المصادر المعرفية، والأدلة المرجعية، والممارسات الميدانية، والخبرات الفنية التي تم تحليلها وتكييفها لتلائم بيئة المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية.



أدلة حوكمة الجمعيات الأهلية - مادرة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

١

الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.

٢

التصنيف المحدث للجمعيات والمؤسسات الأهلية - صادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

٣

الدليل العملي لتفعيل التطوع الاحترافي في المنظمات غير الربحية - صادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

٤

القطاع غير الربحي (تعريفه - مسمياته - كياناته) - صادر من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - ٢٠٢١م

٥

تقرير آفاق القطاع غير الربحي - صادر من مؤسسة الملك خالد - ٢٠٢٥م

٦

دراسات تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية - صادر من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - ١٤٤١هـ

٧

لمحة عن القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية - مجموعة باحثين - ٢٠٢٣م

٨

دراسات الحالة من المواقع الإلكترونية لعدد من المنظمات غير الربحية.

٩



شكراً لكم